(المحاضرة السادسة)
م.د ضحى علي سلمان

طرق إصدار القرض العام

تلجأ الدولة عند إصدار القرض العام إلى اتباع طرق مختلفة، من أبرزها:

طريقة الاكتتاب العام المباشر:- في هذه الطريقة تقوم الدولة بطرح سندات القرض العام مباشرة إلى الجمهور من أجل الاكتتاب بها، معلنة شروط القرض ومزاياه ومدته، وذلك عن طريق المصارف أو المكاتب البريدية مقابل عمولة للقيام بهذه العملية ويُشترط لنجاح هذه الطريقة توافر ثقة الجمهور في الموقف المالي للدولة، غير أن ما يُؤخذ عليها هو أن القرض قد لا تتم تغطيته بالكامل إذا كانت ثقة الأفراد بالدولة ضعيفة ولهذا، تلجأ الدولة إلى هذه الطريقة عادةً عندما يكون مبلغ القرض صغيراً، أو عندما الا تكون متأكدة من إمكانية تغطيته بالكامل.

الاكتتاب المصرفي:- في هذه الطريقة تقوم الدولة ببيع سندات القرض العام إلى مصرف أو أكثر بسعرٍ يقل عن قيمتها الاسمية، ثم يقوم المصرف لاحقًا ببيع هذه السندات إلى الجمهور بالقيمة الاسمية ويُعدّ الفرق بين السعرين إيرادًا يحققه المصرف مقابل قيامه بهذه العملية.

وبموجب ذلك، يتولى المصرف تغطية قيمة القرض بالكامل ويتحمل وحده مخاطر الاكتتاب في حال عدم تمكنه من بيع جميع السندات المطروحة.

وتتميز هذه الطريقة بأنها تضمن للدولة بيع جميع سندات القرض العام والحصول على المبلغ المطلوب دون أن يتأثر مركزها المالي أو تتعرض لأي مخاطر تتعلق بعدم الاكتتاب إضافة الى ثقة الجمهور في حالة تدخل المصارف كونها تمتلك الخبرة والدراية الكافية بأحوال السوق المالي، وذلك لضمان نجاح عملية إصدار القرض العام.

أما عيوب هذه الطريقة فتتمثل في أن خزينة الدولة تُحرم من جزء من الأموال، ويتمثل هذا الجزء في الفرق بين القيمة الإجمالية للقرض والمبلغ الذي تدفعه المصارف فعليًا مقابل شراء سندات القرض ويُعد هذا الفرق إيرادًا للمصرف، وهو في الغالب أكبر بكثير من المبالغ التي يتقاضاها المصرف عند استعانة الدولة به في طريقة الاكتتاب المباشر، حيث تكون أتعابه في تلك الحالة محدودة وبسيطة نسبيًا.

الإصدار في سوق الأوراق المالية:

في هذه الحالة تعرض الدولة سندات المالية العامة للبيع في سوق الأوراق المالية البورصة ويزداد الإقبال على هذه السندات كلما انخفضت سعر الفائدة في السوق عن مبلغ الفائدة المقرر في سندات القرض العامة بالعكس من مميزات هذا الطريقة أنه توفر على الدولة مبلغ العمولة التي كانت ستعطيه المصارف في حالة اتباع طريقة الاكتتاب المصرفي وتوفر عليها الكثير من الإجراءات التي كانت ستقوم بها في حالة الاكتتاب العام المباشر ولكن عرض السندات في سوق الأوراق المالية لا تنجح إلا في حالة عرض كمية صغيرة من سندات القرض أما إذا عرضت كميات كبيرة فإنه يؤدي إلى انخفاض أسعارها لذا يقال أنه من الصعب الاعتماد على هذه الطريقة في حالة القروض ذات مبالغ كبيرة.

طرق انقضاء القرض:

ويراد بذلك التخلص من عبئ الديون العامة والفوائد المترتبة عليها وهنالك عدة طرق لانقضاء القرض العام وهي:

1.طريقة الوفاء بالقرض :يُعد الوفاء بالقرض العام الوسيلة الطبيعية لانتهاء الدين العام، ويُقصد به أن تقوم الدولة بسداد مبلغ القرض كاملاً مع الفوائد المترتبة عليه عند حلول أجل الاستحقاق، ويتم هذا السداد دفعة واحدة وفقًا للشروط المحددة عند إصدار القرض ويمكن الوفاء بالقرض قبل ميعاده

وهذا ما اخذ به المشرع العراقي في قانون الدين الحكومي في الفقرة (3) من القسم (3) التي أعطت الحق لوزير المالية وحسب تقديره بدفع راس المال والفوائد المترتبة على الدين الحكومي عند الاستحقاق او في وقت سابق .

2.استهلاك القرض العام :

الاستهلاك يقصد به الوسيلة التي يتم بواسطتها التخلص من الدين العام تدريجيًا، حيث تقوم الدولة بسداد مبلغ القرض على شكل دفعات متتالية تُدفع في المواعيد المحددة ووفق الطريقة المنصوص عليها في عقد القرض.

ويترتب على عملية الاستهلاك تناقص المبلغ الإجمالي للقرض بصورة تدريجية مع مرور الوقت ويتم استهلاك القرض بعدة طرق منها:

1. الاستهلاك عن طريق أقساط سنوية محددة
2. الاستهلاك عن طريق القرعة
3. عن طريق شراء الدولة لسندات القرض من سوق الأوراق المالية.

3.انكار قيمة القرض:

يُقصد بـ إلغاء القرض العام امتناع الدولة عن رد مبلغ القرض وفوائده إلى الدائنين، ويُعد هذا الإجراء منافياً لمبادئ العدالة ومحلّ انتقاد شديد، ولا تلجأ إليه الدولة إلا في حالات استثنائية، مثل رغبتها في التخلص من أعباء خارجية فرضت عليها عند عقد القرض، أو في حال حدوث تغييرات سياسية كبرى كقيام ثورة اشتراكية تهدف إلى تقليل الفوارق الطبقية.

ويُلاحظ أنه لا يوجد أي إجراء قانوني أو جزاء فعّال يمكن فرضه على الدولة في حال امتناعها عن سداد القروض العامة الداخلية، وذلك لأنها تتمتع بسيادتها وسلطتها المطلقة داخل إقليمها.

أما بالنسبة إلى القروض الخارجية، فإن امتناع الدولة عن الوفاء بها يؤدي إلى عواقب اقتصادية وخيمة، مثل المقاطعة الاقتصادية من قبل الدول الدائنة، وقد تتطور الأمور إلى نتائج سياسية خطيرة تصل أحيانًا إلى تدخل الدولة الدائنة عسكريًا في شؤون الدولة .

4.التنازل عن الدين العام الناتج عن القرض العام:

يُقصد بـ التنازل عن الدين العام الناتج عن القرض أن يقوم الدائنون بالتخلي عن حقوقهم المالية المستحقة على الدولة، أي التنازل عن المبالغ الناتجة عن القروض العامة، وذلك تعبيرًا عن دعمهم ومساندتهم للدولة في ظروف معينة، ويحدث هذا النوع من التنازل غالبًا في الأزمات الكبرى أو الكوارث الطبيعية، كما قد يحدث في حالات التحول السياسي، كأن يتحوّل نظام الحكم من نظام اشتراكي إلى نظام رأسمالي. وفي مثل هذه الحالات، يقوم الأغنياء أو كبار المستثمرين بالتنازل عن القروض العامة اعتقادًا منهم بأن النظام الجديد سيحقق لهم مكاسب مالية أكبر من قيمة تلك السندات، مثل تخفيض الضرائب، وخفض الأجور، ومحاربة النقابات العمالية، وتشجيع الاستثمار والتصدير.